وزارة الخارجية الأمريكية
تقرير خاص باليمن حول ممارسات حقوق الإنسان للعام 2003
الصادر عن مكتب الديمقراطية وحقوق الإنسان والعمل - 26 فبراير 2004م

اليمـــــــن

الجمهورية اليمنية هي جمهورية ذات مجلسين تشريعيين فعاليز . يتقاسم السلطة الدستورية رئيس منتخب ومـ لس للنواب منتخب ومكون من 301 مقعداً ومجلس الشورى المُعين والمكون من 111 عضواً . الرئيس علي عبدالله صالح هو رئيس المؤتمر الشعبي العام الحاكم والذي يهيمن على الحكومـ . نص الدستور على اختيار رئيس الجمهورية عن طريق انتخابات شعبية من بين مرشحين أثنين على الأقل يزكيهما البرلمان . في سبتمبر عام 999 م تم انتخاب الرئيس صالح لفترة رئاسية ثانية لمدة خمس سنوات عن طريق تصويت شعبي مباشر عـ ت في 2001 في استفتاء عام لفترة سبع سنوات . لم يواجه الرئيس مرشحا قادرا على المنافسة كون منافسه الوحيد كان عضواً في المؤتمر الشعبي العا . في انتخابات أبريل البرلمانية حافظ المؤتمر الشعبي على الأغلبية المطلقة . حكم المراقبون الدوليون على الانتخابات بأنها كانت بشكل عام حرة ونزيهة وأنه كان هناك انخفاض ملحوظ في أعمال العنف ذات الصلة بالانتخابات عما كانت عليه في السنوات السابقة ، ومع ذ ك كانت هناك بعض المشاكل فيما يتعلق بتصويت الأطفال تحت السن القانوني، مصادرة صناديق الاقتراع ، ترويع الناخب والعنف ذات العلاقة بالانتخابات . لم يكن البرلمان وة موازنة فعالة للسلطة التنفيذية ـ م إظهاره استقلاليته عن الحكومة بصورة متزايد . قام بتولي رئاسة جلس النواب المنتخب، رئيس التجمع اليمني للإصلاح، وهو حزب المعارضة الأول الذي تمكن من عدم تمرير تشريعات كانت تُحبذها السلطة التنفيذي . تقع السلطة السياسية الحقيقية في يد الجهاز التنفيذي خصوصاً الرئيس . ينص الدستور على استقلالية القضاء وقضاة مستق ين، إلا آن القضاء كان ضعيفا ـ رقـ ل الفساد وتدخلات السلطة التنفيذية استقلاليته بشد .

الجهاز الرئي ي لأمن الدولة هو جهاز الأمن السياسي والذي يتبع مباشرة رئيس الجمهوري . ويتبع مكتب البحث الجنائي للشرطة وزارة الداخلية يجري معظم التحريات في الجرائم ويقوم بمعظم عمليات لاعتقال . أما جهاز الأمن المركزي والذي هو أيضا جزء من وزارة الداخلية ويحتفظ بق ات شبه عسكري . حافظت السلطات المدنية بشكل عام على ـ يطرة فعالة على قوات الأمن . أرتكب أفراد قوات الأمن انتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان .

نسبة سكان البلد هي حوالي 19,5 مليون ويعيش أدَ ر من 0 % من السكان في حالة فقر وكانت نسبة البطالة 7 %. لا يز ل اقتصادها البدائي المبني على نظام السوق تعرقله تدخلات ، حكومية والفساد كان الاقتصد خليطا ، والنفط وتحويلات العاملين في بلدان الجزيرة العربية كانت المصدر الرئيسي للنقد الأجنبي . استمر الا صد يعاني نتيجة لرد فعل حكومات عربية أخرى تجاه موقف اليمن غير الداعم لتحالف الأمم المتحدة أثناء حرب الخليج في 1 – 990 . مع ذلك فان المساعدات الخارجية الدولية وتحويلات العاملين بقت مصدراً هاماً من مصادر الدخل .

ومع انه ظلت هناك مشاكل كثيرة فإن احترام الحد ومة لحقوق الإنسان تحسن في بعض الجوانب خلال العام . كانت هناك قيود على قدرة المواطنين في تغيير حكومتهم . استمرت قوات الأمن بالاعتقال والحجز والتعذيب العشوائي للأشخاص . أخفقت الحكومة أحيانا في مسائلة أعضاء قوات الأمن فيما يتعلق بسوء المعاملة ومع ذلك فإن عدد مسئولي الأمن الذين حوكموا بسبب الإساءات تزايد في 002! . ظلت أوضاع السجون سيئ . ورغم الموانع الدستورية يقوم ضباط الأمن بصورة روتينية بمراقبة أنشطة المواطنين وتفتيش منازلهم وتوقيفهم لاستجوابهم كما يسيئ ن معاملة المحتجزين . تشكل فترة الاعتقال المطولة التي تسبق المحاكمة و الفساد القضائي والتدخل المفرط إرباكا في سير الإجراءات القضائي . كان هناك استمرار في الحد من حرية التعبير وحرية الصحافة ، استمرت الحكومة بمضايقة وتخويف واحتجاز الصحفيين على الرغم من التراجع في احتجاز الصحفيين مما كان عليه في العام الماد ي . يمارس الص حا ون نوعاً من الرقابة الذاتي . تحد الحكومة أحياناً من حرية التجمع فرض ت الحكومة بعض القيود على الحرية الدينية وتضع بعض القيود على حرية الحرك . ظل العنف والتمييز ضد المرأة يمثل إشكالي . ت ممارسة ختان الإناث بصورة محدودة . كان هناك بعض ، عصب ضد المع قين وكذا ض د الأقليات الدينية والعرقي . فرضت الحكومة قيودا على النقابات العماليـ . وظلت عد الة الأطفال ، شكلة .

احترام حقوق الإنسان

القسم 1 : احترام كرامة الإنسان بما فيها تحرره من :

- الحرمان التعسفي أو غير القانوني من الحيا :

لم تكن هناك أعمال قتل ، ياسي ، إلى أنه كانت هناك بعض التقارير خلال العام بأن قوات الأمن قتلت أو جرحت أشخاصا تعتقد بأنهم كانوا متورطين في نشاط إجرامي ومقاومة الاعتقال .

في مارس ، قتلت وجرحت قوات الأمن متظاهرين بعد انـــدلاع تبـــادل إطـــلاق للنيران بين متظاهرين وقوات الأمن التي كانت تحمي سفارة . استخدمت قـــوات الأمن الغاز المسيل للدموع وطلقات على الهواء لتفريق المتظاهرين . قتـــل فـــي الاشتباك رجل شرطة وطفلا يبلغ الحادية عشر من عمره انظـــر قسـ م بـ). ذكرت منظمة العفو الدولية بأن الشرطة احتجزت العشـــرات مـــن المتظـــاهرين وعرضت البعض للضرب عند الاعتقال ا نظر قسم ـ ا) . سمحت الحكومة سابقا لعدة مظاهرات سلمية ضد الحرب انظر قسم بـ) ، ولكن في تلك الحالة بـــدأ المتظاهرون الذين كان يقودهم سياسيون موالون للعراق العنف الـــذي اســـتهدف سفارة انظر قسم بـ) . تم أيضا جرح عدد من أفراد قوات الأمن .

في يونيو قامت قوات الآمن بمواجهة ضد أشخاص شاركوا في هجوم مـــن قبـــل عناصر جيش عدن - أبين الإسلامي، المجموعة المحلية المسلحة على قافلة طبية في أبين . تمت اعتقالا في الحادثتين .

لم ترد أخبار عن اشتباكات ذات مستوى كبير على عكس الماضـــي بـــين قـــوات الأمن والحراسات الخاصة لشخصيات بارزة . لم تكن هناك تطورات في قضـــايا 2002 لأشخاص قتلوا أثناء مثل تلك الاشتباكات ولم تكن هناك إعتقالات مع نهاية العام .

خلال العام تم تأديب أو محاكمة حوالي 40 ضابط أمن للإساءات التي ارتكبوهـــا وذلك بأحكام تتراوح من حبس ل20 يوما إلى 10 سنوات بســـب هجمـــات أثنـــاء التحقيق وإطلا ق نار ، والقتل بالصدفة أو التعمد والتز ف والابتزاز انظر قســـم بـ) . مثلا، قدم أحد مسئولي الأمن إلى المحاكمة وحكم عليه بالسجن لمدة سنة ونصف لمهاجمته شخصا أثناء التحقيق . وفي أحداث منفصـــلة تلقـــى مســـؤولين أمنيين عقوبة عشرة سنوات سجن لمهاجمتهم مواطنين . وفـــي عـــام 2002 فـــي حضرموت تمت محاكمة ثلاثة ضباط آمن لتعذيبهم شابين . في ذمار قدم مدير أمن سابق إلى المحاكمة لقضية تعذيب ورشوة . كانت هذه القضايا معلقة حتى نهايـــة العام .

في أبريل، نتج عن أعمال عنف متصلة بالانتخابات وفيات ثلاثة موثقـــة (أنظـــر قسم ا) .

نتج عن العنف الذ لي عدد من حالات القتل والإساءة وظلت قدرات الحكومة فـــي السيطرة على العناصر القبلية محدودة انظر قسم ا). وفي حالات عدة تـــم حـــل نزاعات قبلية قائمة منذ فترة عن طريق وساطة مدعومة من الحكومة بشخصـــيات غير حكومية انظر قسم ا).

ظل أشخاص يتعرضون للقتل والإصابة في حالات إطلاق نار وأعمال عنف . في ديسمبر اعتقلت الشرطة مشتبها اتهم بطعن ثلاثة أجانب في صنعاء . ظلت القضية معلقة حتى نهاية العام . في معظم الحالات كان من المستحيل تحديد المرتكب أو الدافع ولم تكن هناك ادعاءات عن المسئولية . وبعض القضايا بدت بأن لها دوافع إجرامية أو دينية و سياسية والأخرى بدت حالات من الثأر القبلي أو نزاعات على أراضي . لم تذكر تطورات في استراتيجية الرئيس لعام 2002 لمعالجة ظاهرة الثأر القبلي .

في 2002 كان هناك تهديدات وهجمات وقتل لشخصيات مرموقة . في ديسمبر قتل المدعو علي جار الله مسئولا كبيرا في الحزب الاشتراكي وهو جار الله عمر في صنعاء . وفي ديسمبر هرّب عابد عبد الرزاق كامل بندقية أوتوماتيكية إلى داخل مستشفى في جبلة وقتل ثلاثة عمال طب أمريكيين وجرح آخر انظر قسم ج) . كلا المتهمين أدينوا وحوكموا خلال العام .

لم يتخذ إجراء خلال العام في تقديم المشتبه هم في تفجير المدمرة الأمريكية كول إلى المحاكم . انظر قسم هـ)

د - الاختفاء

لم ترد تقارير عن حالات اختفاء ذات دوافع سياسية ، إلا أن الاختفاءات التي حصلت إثناء فترة ما قبل الوحدة في اليمن الديمقراطية الشعبية السابقة و أثناء حرب الانفصال ظلت غير محلول . وتبين الحكومة إلى أن ندرة السجلات الناتجة عن القصور في وجود سجل مدني كفء عرقل محاولاتها في إيجاد قاعدة بيانات بملفات الأشخاص المختفين . تم تدشين حملة إعلامية تطلب من الأسر تقديم معلومات بهذا الخصوص، إلا أنه ومع نهاية العام لم تتقدم أي أسرة بشيء . ومع أن حكومة قدمت معلومات لحل القضايا فإن منظمة العفو الدولية ومجموعة عمل الاختفاء القسري التابعة للأمم المتحدة أشارت إلى أن هناك اقل من 100 من حالات الاختفاء التي لم تحل والتي يعود تاريخها إلى ما قبل الوحدة خلال فترة اليمن الديمقراطية الشعبية السابقة . لم تحصل منظمة العفو الدولية على تقارير ذات مصداقية عن حالات اختفاء جديدة خلال الـ 9 الأعوام الماضية .

ينص القانون على عقوبات شديدة تصل إلى أو تشمل عقوبة الإعدام لكل من يتورط في أعمال الخطف واختطاف السيارات أو الهجوم على أنابيب النفط وأعمال أخرى من الحرابة والتخريب . لم تحدث أي حالة اختطاف قبلي خلال

العام لأجانب لأغراض سياسية أو اقتصادية على عكس السنوات الماضية . كان هناك انخفاض ملحوظ في حالات الاختطاف القبلية للأجانب من 6 حالات في 2002 و سبع حالات في 2001 م، إلى عدم وجود أي حالة خلال2002 . يعزى هذا الانخفاض ولو جزئياً إلى إنشاء الحكومة محكمة خاصة و قاضية مدعياً مختصاً لمحاكمة الخاطفين والمعتدين الآخرين . خلال العام وردت بأنه كانت هناك حالة لاحتجاز أحد العرب لفترة قصيرة بسبب نزاع تجاري من منافس والذي أطلق سراحه فيما بعد . في الماضي سعت بعض القبائل إلى جذب انتباه الحكومة لهمومها السياسية والاقتصادية من خلال اختطاف وحجز الرهائن . ويكون المستهدفون رجال أعمال أجانب ودبلوماسيين وسياح . بلغ إجمالي المختطفين الأجانب 66 حالة منذ 1992 . نادراً ما يتعرض ضحايا الاختطاف للضرر ويطلق سراحهم عامة بعد وقت قصير .

– التعذيب والمعاملات الوحشية واللاإنسانية والمهينة الأخرى

الدستور غامض فيما يتعلق بتحريم العقوبات القاسية أو اللاإنسانية، وقام أفراد من قوات الأمن بتعذيب وإساءة معاملة أشخاص أثناء الحجز . من المعروف أن سلطات القبض تستخدم القوة أثناء التحقيقات، وخصوصاً ضد أولئك مقبوض عليهم بسبب جرائم عنف . تم في بعض الحالات وضع الأصفاد على أقدام وأيدي المحجوزين بالرغم من صدور قانون حرم هذه الممارسة في 1998 .

اعترفت الحكومة علناً بحدوث التعذيب ولكنها ادعت أن التعذيب ليست سياسة رسمية . اتخذت الحكومة بعض خطوات فعالة لإنهاء هذه الممارسات أو معاقبة مرتكبيها . أشار مدعي عام في الحكومة إلى أن الأمية وانعدام التدريب بين مسئولي الأمن والشرطة هي من أسباب ستمرار استخدام القوة بصورة غير ضرورية في السجون ، كما يلعب الفساد وضغوط المسئولين على موظفيهم للحصول على اعترافات دوراً في ذلك . خلال العام ذكر بأن الحكومة زادت من برامج التدريب والتوعية في مجال حقوق الإنسان للشرطة والأمن .

تؤدي حصانة كل العاملين في الحكومة من التقاضي لجرائم يزعم أنها اقترفت أثناء أداء عملهم إلى عرقلة مسائلتهم . على وكلاء النيابات الحصول على أذن من المدعي العام للتحقيق مع أعضاء قوات الأمن ، وعلى رئيس المحكمة الاستئناف أن رفع رسمياً الحصانة عنهم قبل محاكمتهم ، كما تسهم المعاشات المنخفضة لضباط الشرطة والتي تصل إلى 35 إلى 53 دولار شهريا (6000 إلى 9000 ريال) في الفساد وتعسفات الشرط .

اكثر من 40 ضابط أمن حوكموا وسجنوا للإساءات لتي ارتكبوها خلال العام وذلك بأحكام تتراوح من حبس ل20 يوما إلى 10 سنوات بسبب هجمات على المواطنين أثناء التحقيق وإطلاق نار انظر قسم 01) . خلال العام كان هناك تقارير عن إقامة دعوى ضد مسؤولين أمنيين لانتهاكات ارتكبوها في 2001 . محاكمة ضباط أمن أدينوا بالتعذيب في 2002 ظلت جارية حتى نهاية العام .

كان هناك عدة مزاعم وأدلة موثوق بها أن السلطات قامت في الأعوام الماضية بتعذيب وانتهاك حقوق المشتبه بهم والمحتجزين بهدف محاولة انتزاع اعترافات قبل أو أثناء المحاكم . ورد خلال العام مزاعم من أفراد أسر المعتقلين بسبب نشطة إرهابية عن استخدام التعذيب أثناء التحقيق معهم . انظر قسم ج)

ن الممكن تفسير الدستور بأنه يسمح ببتر أجزاء من الجسم والعقوبة الجسمانية مثل الجلد طبقاً للشريعة الإسلامية . مع ذلك فان استخدام البتر كعقوبة نادرة جد . لم يبلغ عن حالات جلد خلال العام . ذكر بحدوث حالة بتر واحدة منذ عام 991 . . مع ذلك فإن عدداً قليلاً من الأشخاص الذين ثبتت تهمتهم بالسرقة وحكم عليهم بالبتر لا يزالون في السجن بانتظار تنفيذ العقو . . لم يتم استخدام حكم الاعدام من قبل فرقة إعدام رمياً بالرصاص على عكس الاعوام الماضية .

في مارس استخدمت الحكومة القوة لمنع مظاهرة ضد سفارة (انظر قسم)

ظل العنف القبلي يمثل مشكلة خلال العام مما نتج عنه حالات قتل واصابات . انظر القسم ج)

ظلت أوضاع السجون سيئة ولم ترقى إلى مستوى المعايير الدولية المُعترف بها . فالسجون مكتظة بالنزلاء والمرافق الصحية سيئة كما أن التغذية والرعاية الصحية غير كافيتين ، وغالباً ما تقوم سلطات السجون بابتزاز الأموال من المساجين بل ويمتنعون حتى عن إطلاق سراح السجناء الذين أكملوا فترة عقوبتهم، حتى تُدفع الرشاوى من أقاربهم . يساء استخدام نظام السجون من قبل رؤساء القبائل الذين يقومون بسجن أفراد القبائل ذوي المشاكل " وذلك بهدف معاقبتهم ما بسبب تصرفات خاطئة ولكنها غير جنائية و بهدف حمايتهم من أعمال الانتقام أو أعمال العنف الناتجة عن الثأر . تقوم السلطات في بعض الحالات باعتقال وسجن اللاجئين والأشخاص ذوي العاهات العقلية والمهاجرين غير الشرعيين وتضعهم في السجون مع المجرمين العاديين .

توضع النساء والاطفال في سجون منفردة عن الرجال واوضاع هذه السجون أيضاً سيئة . غالباً مايتم حـ س الأطفال إلى جانب أمهاتهم وحسب العادة فـإن الاطفـال الذين يولدون في السجن يبقون في السجن مع امهاتهم . أحياناً تتعرض السجينات للتحرش الجنسي والتحقيق العنيف من قبل مسئولي الشرطة والسجن من الـذكور . ومن أجل إطلاق سراحهن يتطلب القانون أن يقوم أحد أقربائهن الـذكور بترتيـب إطلاقهن . مع ذلك تبقى النساء السجينات حتى بعد انتهاء فترة عقـوبتهن بسـبب رفض أقاربهن من الذكور السماح بإطلاق سراحهن متذرعين بالعار الذي سـببه سلوكهن .

قامت عدد من المنظمات غير الحكومية، بدعم من الحكومة عادة، بانشطة تطرح المشاكل القانونية وغيرها المتعلقة بالنساء السجينات . أنظر القسم ا). خلال العام اطلقت الحومة سراح 10 نساء بعد القيام بترتيبات لاطلاقهم عبر لجنـة حكوميـة يقودها مسئول من مجلس القضاء الأعلى وتضم ممثلين من وزارت العدل ، حقوق الانسان ، الصحة والسكان ، التعليم الفني والمهني والداخليـة . قامـت اللجنـة بالتفتيش على اوضاع السجون في عدة محافظات ولاحظت مشاكل عـدم وجـود الموارد والبنى التحتية لتحسين اوضاع سجون وتقديم تدريبات للعمل للمساجين .

بقى مسألة السجون الخاصة غير المصرح بها في المناطق الريفية والتي تسيطر عليها القبائل ، بعض الأوقات مجرد غرفة في منزل أحد المشائخ مشكلة . ويـتم اعتقال الأشخاص في هذه السجون لأسباب شخصية أو قبلية بحتة وبدون محاكمة أو حكم قضائي بالحبس . و فيد أنباء ذات مصداقية عن وجود سجون خاصة فـي منشآت حكومية رغم أن كبار المسئولين لايصادقون على مثل هذه السجون .

استمرت الجهود خلال العام لتطبيق توجيهات تسعى إلى تنظيم إجراءات الاعتقال والتحقيق والحجز لتتقارب مع المعايير المقبولة دولياً . في 2002 قامـت وزارة الداخلية بانشاء مراكز اعتقال وتحقيق في كل محافظة بمـا فيهـا اربعـة فـي صنعاء) لتجنب اعتقال المشتبه بهم مع المجرمين المدانين .

في نوفمبر افرج الرئيس عن 1700 سجينا احتفاءا بشهر رمضان المبارك . تـم الإفراج عن المساجين بسبب اما انهائهم ثلاثة ارباع مدة حكمهم او حسب الشريعة الإسلامية أو العرف القبلي ، يحبسون في السجون إلى أن يتم دفع التعويضات إلـى ضحاياهم رغم استكمالهم لفترات عقوباتهم

تُحكم الحكومة سيطرتها بشدة على دخول المنظمات غير الحكومية إلـــى مرافـــق الاعتقال، إلا أنه خلال العام سمحت لمراقبي حقوق الإنسان المحليين والـــدوليين بالوصول إلى بعض السجناء .

مرتكبوا الجرائم من ذوي العاهات العقلية تم سجنهم وتكبيلهم بالاصفاد رغم عـــدم وجود من يعتني بهم، وفي بعض الحالات اعتقلـــت الســـلطات افـــراد مـــن ذوي العاهات العقلية دون تهم واودعتهم السجن مع المجرمين . في يوليو اذن الـــرئيس الافراج عن السجناء المرضى عقليا ونقلهم إلى رعاية المصحات العقلية إلا انه لم تكن هناك مصحات عقلية كافية رغم قيام اللجنة الدولية للصليب الأحمر بالتعاون مع جمعية الهلال الأحمر اليمني ببناء وتشغيل منشأت أعتقال منفردة للسجناء ذوي العاهات العقلية .

لا سمح جهاز الأمن السياسي بالدخول إلى مرافق الحجز الخاصة . .

- الاعتقال العشوائي والحجز والنفي :

يمنع القانون الاعتقال العشوائي والحجز والنفي غير أن قوات الأمن تقوم باعتقال واحتجاز الأشخاص بصورة عشوائية . تنفيذ القانون كان غير منتظم في بعـــض الحالات يكون معدوماً وخاصة في القضايا التي تتعلق بخروقات من قبل الأمـــن . شرطة البحث الجنائي تابعة لوزارة الداخلية وتقوم بمعظم البحث الجنـــائي وتقـــوم بمعظم الاعتقالات . الأمن المركزي ايضا جزء من وزارة الداخلية ويحتفظ بقوات شبه عسكرية .

بحسب القانون يجب تقديم المحتجزين إلى المحكمة خلال أربع وعشرين ســـاعة من احتجازهم وإلا فيتم إخلاء سبيلهم ، على القاضي أو النيابة إطلاع المتهم على دواعي الاحتجاز كما يجب البت فيما إذا لزم القيام بالاحتجاز . ولا يجوز قانوناً في أي حال من الأحوال حجز المحتجز لأكثر من سبعة أيام بدون أمر من المحكمـــة . رغم هذه الأحكام القانونية والدستورية فـــان الاعتقـــال العشـــوائي والاحتجـــاز المطول دون توجيه تهم هي ممارسات شائعة . خلال العام تـــم تنفيـــذ توجيهـــات بتنظيم الاعتقال والاستجواب واجراءات الحجز ليكون اكثر قربـــا مـــن المعـــايير الدولية المقبولة .

خلال العام خفضت الحكومة ممارساتها باعتقال الصـــحفيين للاســـتجواب بشـــأن مقالات تنتقد الحكومة أو مقالات تعتبرها الحكومة حساسة مع عـــدم الـــذكر عـــن وجود حالات للحجز العشوائي . ظل عفو رئاســـي صـــدر فـــي 2002 ســـاري المفعول وتم اسقاط حالات سابقة ضد صحفيين انظر قسم) .

خلال العام ستمرت الحكومة في عتقال أفراد يشتبة بصلتهم بالارهاب . وفي نوفمبر اعتقلت الحكومة سعودي المولد محمد حمدي الأهدل والمعروف أيضا بأبو عصام المكي) المتورط في الهجوم على المدمرة الأمريكية كول في 2000 . وخلال العام اعتقلت الحكومة هادي دلقم تاجر سلاح مرتبط بالقاعدة وممون المجموعة بالسلاح . في نوفمبر، افرج الرئيس عن حوالي 90 محتجزين لاسباب امنية والذين لا يواجهون تهما وذلك اكراما لشهر رمضان . في سبتمبر 2002 صدر تقريرعن البرلمان احتوى على اعتراف من وزير الداخلية بأن الاعتقال كان خرقاً للدستور، مع ذلك فإنها جزمت بأن الاعتقالات كانت ضرورية لمصلحة الأمن القومي . رعت الحكومة حوارا ايدولوجيا بقيادة علماء اسلاميين للحصول على ضمانات من المحتجزين للتوبة عن تطرفهم الماضي وادانة الارهاب والالتزام بطاعة القوانين ، احترام الغير المسلمين والامتناع عن هجوم المصالح الاجنبية . أكثر من 150 محتجز اشترك في عملية الحوار منذ 2002 وافرج عن معظمهم . مع نهاية العام بقي في الحجز اكثر من 50 شخصا من الذين اتهموا بجرائم محددة او الذين لا ينون التوبة .

ذكر ان عمار محمود علي عبده المدحجي الذي اعتقل في عام 2001 بتقديمه معلومات غير دقيقة حول هجمات ارهابية 2000 لازال في السجن بانتظار محاكمته مع نهاية العا .

يحرم القانون السجن الإنفرادي، و منح القانون المحتجزين الحق في إخطار أسرهم باحتجازهم وكذلك حقهم رفض الاجابة ن أية أسئلة إلا بحضور محامي . هناك أحكام للإفراج بكفالة إلا أن كثيراً من السلطات في الواقع لا تلتزم بهذه الاحكام إلا بالرشو .

اشتكى مواطنون بصورة منتظمة من عدم التزام مسئولي الأمن بالإجراءات القانونية المتبعة عند القيام بالقبض وحبس المشتبه بهم وخاصة أولئك المتهمين بالمشاركة في العنف السياسي . كما وجدت شكاوى أن بعض الأشخاص قاموا باستئجار مسئو ين في الأمن من المستويات الصغيرة للتدخل نيابة عنهم ومضايقة منافسيهم من التجار . في بعض الأحيان قامت قوات الأمن باعتقال متظاهرين أنظر القسم ب . استمرت قوات الأمن باعتقال واحتجاز المواطن لفترات متفاو ة بدون توجيه أي تهم أو إشعار أسرهم .

في بعض الحالات التي يكون المشتبه ه فاراً تقوم قوات الأمن في بعض الحالات باعتقال أحد أقاربه بينما يتم البحث عنـ . قد يستمر الاعتقال بينما تتفاوض الأسر ذات الشأن للتوصل الى تعويض لحل الخطاء المزعو . يشاع اللجؤ الى أسـلوب التحكيم لحل القضايا .

أخفقت الحكومة في ضمان احتجاز السجناء والمحجوزين في المنشـآت الرسـمية المعدة لهذا الغرض فقد . فوزارة الداخلية وكذلك جهاز الأمن السياسـي تـديران معتقلات خارج حدود القانون .

نسبة كبيرة من المساجين هم من المحتجزين الذين ينتظرون المحاكمـ ، وكثير منهم تم سجنهم . دة سنوات دون تهم .

بعض لجان التفتيش الحكومية و مـ موعات حقوق الإنسـ ن المحلية سـاعدت فـي الافراج عن بعض الأشخاص المحتجوين بدون تهـم إلا أن سـلطات لـم قـم بـ لتحقيق أو حل تلك الحالات بالشكل الكافي .

هناك أيضا سجون خاصة غير مصرح بهـ . أنظر القسمين - ج هـ).

لايسمح القانون بالنفي القهري ولم تمارس الحكومة لنفي القهري . خـلال العـام وبتشجيع من الحكومة عاد الى البلاد صحفيون بارزون ، ضـباط مـن الجـيش وعائلاتهم بما فيهم اشخاص بارزون مـن الانفصـاليين مـن جمهوريـة الـيمن الديمقراطية انظر قسـ - ه)

استمرت الحكومة خلال العام بترحيل الاجانب والذين كان معظمهم يدرسون في مدـ رس دينية اسلامية والذي يعتقد بأنهم كانوا في البلاد بصـفة غيـر قانونيـ . أدعت الحكومة أن هؤلا الأشخاص كان مشتبة بتورطهم بالتحريض على العنف او الارتباط بأنشطة اجرامية عن طريق نشر التطرف الديني، وقد قامـت الحكومـة بترحيلهم مستخدمة قوانين حالية تطلب من جميع الأجـ نب التسجيل لدى سـلطات الشرطة أو الجوازات خلال شهر من وصولهم الى البلا .

هـ – الحرمان من المحاكمة العادلة والعلنية :

يضمن الدستور استقلاليـ " القضاء والقضاة إلا أن الجهاز القضائي كان ضـعيفا واعاقهم الفساد وتدخل السلطة التنفيذية بشكل كبير . عيين القضاة من بل جهـاز الحكومة التنفيذي في حين أن بعضهم تعرض للمضايقة أو أعيد تعيينهم أو عزلـوا من مناصبهم لإصدارهم أحكاماً في غير صـالح الحكومـ . يؤكـد كثيـر مـن

المتقاضين وهو أمر تعترف به الحكومة – أن العلاقات الاجتماعية للقاضي وقابليته للارتشاء أحياناً تؤثر بدرجة كبيرة على الحكم أكثر من القانون أو الحقائق . كثير من القضاة ضعيفوا التأهيل والبعض يتمتعون بصلات خاصة مع الحكومة طالما يصدرون قرارات تؤيد جانبها . يعاني الجهاز القضائي من عراقيل أخرى بسبب تردد الحكومة المتكرر في تنفيذ الأحكام ، كما يقوم أفراد من القبائل أحياناً بتهديد ومضايقة أعضاء القضاء .

هناك خمسة أنواع من المحاكم : المحاكم الجنائية، المحاكم المدنية والأحوال الشخصية (تتعلق بأمور الطلاق والإرث) والمحاكم الخاصة بالاختطاف والارهاب و المحاكم التجارية والمحاكم العسكرية .

جميع القوانين مقننة من الشريعة الإسلامية حيث لا وجد في الشريعة محاكمات عن طريق المحلفين . ويتم البت في القضايا الجنائية عن طريق القاضي الذي يلعب دوراً هاماً في مساءلة الشهود والمتهمين . وحسب الدستور والقانون يلزم على الدولة توفير محامين للمدعى عليهم من المعوزين غير أنه في الممارسة لم يحدث هذا أبداً . يقوم القضاة أحياناً بتنصيب محامين من الحاضرين في قاعة المحكمة لتمثيل المدعى عليهم المعوزين، يقبل البعض بذلك حتى لا يغضبوا القضاة الذين سيترافعون امامهم في وقت لاحق .

طبقاً للقانون يعتبر ممثلو الإدعاء جزءاً من القضاء ومستقلين عن الحكومة . ولكن في التطبيق يعتبر ممثلوا الإدعاء أنفسهم أنهم امتداد للشرطة .

يحق لمحامي الدفاع التشاور ونصح موكليهم والترافع أمام القضاة واستجواب الشهود . كما يحق للمتهمين بما في ذلك المتهمين في المحاكم التجارية الاستئناف في الأحكام الصادرة في حقهم . المحاكم عموماً علنية غير أن في إمكان جميع المحاكم عقد جلسات مغلقة لأسباب تتعلق بالأمن العام أو الآداب العامة . وقد اشتكى متقاضون أجانب في نزاعات تجارية من احكام متحيزة ضدهم . ومع ذلك فقد أفادت بعض الشركات الأجنبية بأنها كسبت قضايا ضد خصوم محليين وتم تنفيذها .

بالإضافة إلى المحاكم الرسمية، سمح القانون بنظام العرف القبلي بالنسبة للقضايا غير الجنائية رغم انه في الممارسة غالباً ما يقوم القضاة " القبليين بالتقاضي في قضايا جنائية أيضاً . تكون لنتائج هذا التوسط نفس قوة قرارات المحاكم إن لم يكن أكبر . المساجين بموجب النظام القبلي غير متهمين رسمياً بجرائم ولكنهم متهمون أمام الملأ بخطيئتهم .

قامت محكمة خاصة بمحاكمة أشخاص مـدانون أعمـال الخطـف واختطـاف السيارات أو الهجوم على أنابيب النفط ، أعمال أخرى من الحرابـة ، التخريـب . أنظر . ب).

إستمرت الحكومة ي برنامـ ها الذي بدأته عام 997 ـ م لإصلاح القض . . وقـد قام وزير العدل الذي تم تعيينه مؤخرا بعقد سلسلة من الندوات في انحـاء الـبلاد لتنشيط إصلاح القضاء ولايجاد خطة مكتوبة للاصلاح القضـائي . طـرأ بعـض التحسن ليشمل تخفيض عدد قضاة المحكـ ة العليا ، زيادة مرتبات القضاة ، زيـادة ميزانية وزارة العدل ومشاركة القضاة في ورشات عمل ور. لات دراسية يديرها مسئولو قضاء أجانب .

خلال العام، قام مجلس القضاء الأعلى برئاسة رئيس الجمهورية بفصل عدد مـن القضاة والادعاء لخرقهم القوانين . في العام 002! م قام مجلس القضـاء الأعلـى بفصل 35 قاضيا ومدعي .

استمرت الجهات الأمنية بالقيام الاعتقال ، توجيـه الـ تهم ، محاكمـة عـدد مـن الأشخاص ز عم انهم على صلة بعدة حوادث إطلاق نار وتفجيرات وأنواع عنـف أخرى . يزعم مواطنون ومنظمات حقوق الإنسان أن القضاء م يطبق معايير سير الإجراءات القانونية في هذه الحالات .

أدارت الحكومة خلال العام برنامج لإطلاق معتقلين على صلة بأنشطة ، جماعـات إرهابية . في العام 002! م أصدر البرلمان تقريرا عـن المعتقلـين ذوي الصـلة بأنشطة إرهابية، وأفاد التقرير أن أسر المعتقلين زعمت أنهم اعتقلوا دون إبـلاغ أسرهم ودون حصولهم على حق الاستشارة القانونية ودون تهم ودون حقهـم فـي الحصول على أبسط الحقوق مثل الرعاية الص حية . كما زعم أفـراد الأسـر أن البعض وضعوا في العزل الانفرادي وتعرضوا للتعذيب . أقـر وزيـر الداخليـة بالاعتقال وجزم أن ذلك كان ضروريا للأمن القومي، ونفى ادعاء التعذيب، كمـا قال أن المعتقلين في قضية الهجوم على المدمرة كول ستوجه لهم التهم ويحاكمون بعد التحقيق معهم بالتعاون مع شركاء دوليين لتنفيذ القانون . تم نقل التحقيق مـع نهاية العام إلى النيابة العامة للإعداد للمحاكمة وبقي المشتبه بهم رهن الاعتقـال . في إبريل تمكن 10 من المشتبه بهم في قضية المدمرة كول من الفرار من السجن ولم يتم القبض مع نهاية العا . أنظر القسـ). في العام 001! م أدعى محامي أن السلطات منعته من التواصل مع موكـ . . مع ذلك لم تكن هناك ادعـا ت أو مزاعم عن حالات تعذيب من الأشخاص المعتقلين لصلتهم بتحقيقات المدمرة كول .

تدعي الحكومة أنها لا تحتجز سجناء سياسيين وتتقبل المعارضة السياسية المحلية وكذا نا د و حقوق الإنسان بصورة عامة هذا الادعا . مع ذلك تجادل بعض مجموعات حقوق الإنسان الدولية وأعضاء المعارضة في المنفى هذا الادعا .

في نهاية حرب الانفصال عام 994 م أصدر رئيس الجمهورية عفواً عن كل الذين قاتلوا ضد الحكومة المركزية تقريباً بمن فيهم المسئولين العسكريين ومعظم ادة الأنفصاليين . قامت الحكومة في سنوات ماضية بمحاكمة مايسمى بالقادة الـ 16 غيابي . وفي مايو أصدر الرئيس عفواً عن جميع الـ 6 ".

– التدخل تعسفي في حياة الناس الخاصة والأسرية والمساس بحرمة المساكن وحرية تواد ل :

يحرم الدستور التدخل في لـ ياة الخاصة إلا أن قوات الأمن تقوم بصورة روتينية بتفتيش البيوت والمكاتب الخاصة ومراقبة الهاتف وقراءة الرسائل الخاصة فضلاً عن التدخل في المسائل الشخصية الأخرى مستخدمة حججاً أمنية مزعومة . تمارس هذه الأمور بدون استصدار أوامر قضائية بصورة قانونية أو تحت إشراف قضائي . تقوم القوات الأمنية بمراقبة المحادثات ا هاتفية بصورة منتظمة وتتدخل كذلك في خدمة الهاتف الخاصة بالمعارضين والمنتقدين للحكوم . قامت قـ وات الأمن أحياناً باحتجاز أقارب المتهمين بينما يتم البحث عنهم انظر القسـ – ا . كما يراقب مخبرو الحكومة الاجتماعات والتجمعات انظر القسـ ب).

أفيد أن الحكومة تقوم بحجب المواقع الجنسية مضمور ، وليس المواقع ذات الطابع السياسي . أنظر القسم -) تزعم الحكومة أنها لا تراقب استخدام الإنترنت ولكن يشك البعض أن سلطات الأمن تقوم بقراءة رسائلهم الإلكتروني .

يمنع القـ ون الاعتقال أو تسليم أمر الحضور للشهادة بين ساعات غروب الشمس والفجر . ومع ذلك ففي بعض الحالات يتم أخذ الأشخاص المشتبه بقيامهم بأعمال إجرامية من منازلهم في منتصف الليل وبدون إذن قضائي بالتفتيش واجه يهود قيود تقليدية وليست قانوني) على أماكن سكنهم وكذ ك اختيار حرفهم مع ذلك لم ترد أي تقارير عن مثل هذه الحالات خلال العا .

لا يحق لمواطن الزواج من أجنبية دون إذن من وزارة الداخلية أنظر القسـ ، غير أن هذا الإجراء لا يتمتع بقوة القانون ويبدو أنه ينفذ بصورة غير منتظم .

القسم ٤ : احترام الحريات المدنية ، ويشمل :

- حرية الرأي وحرية الصحافة :

كفل الدستور حرية التعبير عن الرأي وحرية الصحافة وذلك في حدود القانون ، مع ذلك تؤثر الحكومة على وسائل الإعلام و قيد من حرية الصحافة . كما يحاول بعض مسئولي الأمن التأثير على التغطية الصحفية من خلال تهديد ومضايقة الصحفيين . على الرغم أن غالبية المواطنين لا يحتاطون في مناقشاتهم الخاصة للسياسة الخارجية والمحلية إلا أن البعض يلتزم الحذر في العلن خوفاً من مضايقات قد يتعرضون لها إن هم انتقدوا الحكومة . يعاقب القانون الجنائي بالغرامة والسجن مدة خمس سنوات كل من يسيء إلى الدولة ومجلس الوزراء أو المؤسسات البرلمانية " وكذلك نشر أية معلومات كاذبة " والتي تهدد الأمن العام أو المصلحة العامة " وكذلك أي تقارير مزيفة تهدف إلى الإساءة إلى بلد عربي أو صديق أو إلى علاقته " باليمن .

ستمر جو الضغط الحكومي على الصحف المستقلة والحزبية السياسية بمستوى أدنى عن ماكان عليه عام 2002 م نظراً لانخفاض حالات الاعتقال بعد صدور العفو الرئاسي عن جميع الصحفيين في يوليو 2002 . تنازلت الحكومة عن القضايا السابقة ضد الصحفيين ووسائل الاعلام الا أنها استمرت في رقابة واستفزاز الصحفيين . تمارس الرقابة الصحفية الذاتية على الرغم من انخفاض الاعتقال والمحاكم .

تؤثر وزارة الإعلام على وسائل الإعلام عبر سيطرتها على معظم المطابع ومن خلال دعمها المالي لصحف معينة وملكيتها لمصادر لبث التلفزيوني والإذاعي الوحيدة في البلاد . هناك صحيفتان فقط تمتلك مطابعها خاصة هي الشموع الأسبوعية ، صحيفة **الأيام** اليومية المستقلة التي تصدر في عدن . تقوم الحكومة بانتقاء المواد التي يتم إذاعتها على التلفزيون في نشرات الأخبار وغالباً لا تسمح ببث التقارير التي تنتقد الحكومة . قامت الحكومة بإذاعة مناقشات مجلس النواب تلفزيونياً لكنها تقوم تنقيحها بصورة منتقاة لحذف الانتقادات .

تحدد لوائح قانون الصحافة ضرورة أن تلتزم الصحف بتقديم دفع سنوي إلى الحكومة لتجديد ترخيصها، كما يجب أن تبرز إثباتاً بملكية 4375 دولار أمريكي (700,000 ألف ريال يمني) كرأسمال تشغيلي . لم ترد أي تقارير عن رفض التسجيل خلال العام .

بالرغم من السماح لصحف انتقاد الحكومة بصورة ظاهرية إلا أن الصحفيين أحياناً يفرضون رقابة ذاتية على أنفسهم خصوصاً عند الكتابة عن القضايا الحساسة مثل سياسات الحكومة تجاه المحافظات الجنوبية أو العلاقات مع المملكة العربية السعودية والحكومات الأجنبية الأخرى و فساد المسئولين أو مكافحة الارهاب كان الصحفيون عرضة للاعتقال بتهمة التشهير، أو الطرد من الوظيفة أو المضايقة خارج حدود القانون. يعتبر رؤساء تحرير الصحف مسئولين قانونياً عن كل ما ينشر في صحفهم بغض النظر عن مصدر كتابة المقالات. ذكر بعض الصحفيين أنهم تعرضوا من قبل مسئولي الأمن لتغيير نبرة ومادة تقاريرهم. يجب على الصحفيين الحصول على تصريح بالسفر إلى الخارج غير أن تطبيق مثل هذا القيد لم ترد فيه تقارير خلال العام أنظر القسم (ب). خلال العام استمرت الحكومة في فرض تعميماً صدر عام 2001م يمنع نشر معلومات أو أخبار تتعلق بالقوات المسلحة قبل التشاور" مع وزارة الدفاع.

في العام 2002م أصدر الرئيس عفواً عن جميع الصحفيين المعتقلين أو اللذين هم بانتظار المحاكمة، ويوجه العفو النائب العام بايقاف جميع القضايا المرفوعة ضد الصحفيين اللذين هم بانتظار المحاكمة، وتقضي الأوامر أيضاً أن يتعهد الصحفيين بوقف الكتابة التي تعارض القانون والمعايير الوطنية أو الوحدة الوطنية، وقد أسقطت النيابة القضايا السابقة. يدعي بعض الصحفيين أن معظم المضايقات تأتي من الشرطة والبحث الجنائي على وجه الخصوص.

وخلافاً للاعوام الماضية لم يتعرض الصحفيون للاعتقال، ومع ذلك استمرت المضايقات والاستفزازات. مثلاً، مركز التاهيل وحماية الحريات الصحفية، وهو منظمة غير حكومية ترصد انتهاكات حقوق الانسان ضد الصحفيين والصحف، لم يحصل على الترخيص بالعمل منذ أن تقدم لذلك عام 2002م. قامت وزارة الاعلام في بعض المناسبات بإصادرة اعداد محددة من صحف المعارضة لاحتوائها على تقارير ضد الحكومة. في عام 2002م. قام جهاز الأمن السياسي باعتقال الصحفي عبد الرحيم محسن، صحفي في صحيفة الثوري التابعة للحزب الاشتراكي اليمني لكتابته مقالات تنتقد الحكومة. في عام 2002م تم أيضا الحكم على ابراهيم حسين الصحفي بصحيفة الثوري بالسجن لمدة 5 أشهر لانتهاكه قانون الصحافة. بعد اسبوعين أعاد الأمن السياسي القبض وسجن حسين دون أن يتمكن من الأتصال بأحد لمدة اسبوعين حتى تم الافراج عنه. تم اسقاط القضايا لاحقاً بناء على عفو الرئيس في يوليو 2002م.

في يناير، أصدرت محكمة استئناف صنعاء عفواً عن جمال أحمد عامر في قضية تتعلق بمقالة تنتقد حكومة المملكة العربية السعودية .

تم خلال العام اسقاط قضية رئيس تحرير صحيفة الشموع سيف الحاضري المعلقة منذ العام 2001م .

تم إسقاط جميع القضايا الموجهة ضد هشام باشراحيل بناء على عفو رئيس الجمهورية . في العام 2000م كانت قضية رئيس تحرير الأيام الاتهام بـ التحريض على استخدام القوة والإرهاب و نشره معلومات كاذبة من خلال نشره مقابلة مع أبي حمزة المصري المتطرف الإسلامي في أغسطس 1999 . كما تهم بـ الإساءة إلى المؤسسات الحكومية" نشره مقالاً ينتقد فيه مدير أمن عدن من حركة تقرير المصير للجنوب العربي الانفصالية (حاتم).

تدافع نقابة الصحفيين اليمنيين عن حرية الصحافة وتنشر لهموم المتعلقة بحقوق الإنسان . يدعي المنتقدون أن النقابة غير فعالة بسبب وجود أعضاء كثيرين من غير صحفيين يناصرون سياسة الحكومة . في العام 2002م تم انشاء مركز التاهيل وحماية الحريات الصحفية بقيادة محمد صادق العديني وذلك لتوثيق الانتهاكات التي يتعرض لها ضد الصحفيين وكذلك للدفاع عن حقوقهم، مع ذلك لم يتمكن المركز من الحصول على تصريح بالعمل مع نهاية العام .

يصادر مسئولو الجمارك المطبوعات الأجنبية التي تعتبر مثيرة للغرائز الجنسية أو تلك التي يعترض عليها بسبب مضمونها الديني أو السياسي . وردت تقارير خلال العام تفيد أن وزارة الإعلام أخرت توزيع الصحف اليومية الدولية الصادرة باللغة العربية في محاولة منها لتخفيض مبيعاتها في البلاد . تراقب السلطات المطبوعات الأجنبية وتحظر تلك التي تحسبها خطراً على المصالح الوطنية .

على المؤلف استصدار ترخيص من وزارة الثقافة لنشر كتاب ما، وعلى المؤلف أن يسلم نسخاً من الكتاب إلى الوزارة حيث يقوم المسئولون في المكتبة الوطنية بقراءة النص والمصادقة عليه ثم يسلم بعدها إلى لجنة خاصة للموافقة النهائية . وإذا اعتبر أن الكتاب غير صالح للنشر فإن الوزارة ببساطة لا تصدر قراراً بذلك . وفي العادة لا يتعامل الناشرون مع أي مؤلف لم يحصل على الترخيص تم الموافقة على معظم الكتب إلا أن الإجراءات تستغرق وقتاً طويلاً .

لا تفرض الحكومة حظراً على استخدام الإنترنت ولكن الأغلبية تدعون أن تكاليف المستلزمات وكذا أجور الاشتراك عالية إلى درجة المنع . تعد شركة تيليمن شبه

حكومية التي تعمل تحت ادارة وزارة المواصلات ويمن نت ، ما موفرتا خـــدمات الإنترنت في البلا . لاتحجب الحكومة المواقع ات الطابع السياسي .

حدت الحكومة من الحرية الأكاديمية نوعاً ما وذلك من خـــلال التســـييس الشـــديد لحرم الجامعات، فكثير من الأساتذة والطلاب يرتبطون إما بالحزب الحاكم المؤتمر الشعبي العام أو بحزب الإصلاح المعارض ، وتراقب كل مجموعة أنشطة الأخرى عن كثب . عادة يتم منح المناصب الإدارية العليـــا للأنصـــار السياســـيين لهـــذين الحزبين الرئيسين ، وقد . دثت ، دة صدامات بين طلاب لمنتمين لحز بي المؤتمر الشعبي العام والإصلاح خلال العام ولكن دون وقوع حداث عنف خطير .

د – حرية إقامة التجمعات السلمية و منظمات :

يكفل الدستور حرية التجمع، ، ع ذلك تحد الحكومة ن ممارسة هذا الحق . دعي الحكومة أنها تحظر وتوقف بعض المظاهرات لمنعها من التحول إلى حالات ، غب وعنف ، ، تطلب الحكومة تصريحاً بالمظاهرة وتقوم بإصدار ها روتينيـــ . يقـــوم مخبرو الحكومة بمراقبة الاجتماعات والتجمعات . تزعم المعارضة أن الحكومـــة تقو م أحياناً باحتجاز ناشطين للمسائلة بغرض منعهم من تنظيم المظاهرات .

في مارس، قتلت قوات الأمن وجرحت متظاهرون بعد تبادل لإطلاق للنـــار بـــين المتظاهرين وقوات الأمن التي تحمي سفارة أجنبيـ . استخدمت قوات الأمن القنابل المسيلة للدموع وأطلقت الرصاص في الهواء لتفريق متظاهرين . لقي أحد رجال الشرطة ومواطن في الـــ11 من عمره مصرعهما خلال إطلاق النار، انظر القسم) وأفادت منظمة العفو الدولية أن الشرطة اعتقلت عـــدداً مـــن المتظـــاهرين وتعرضوا للضرب خلال اعتقالهم انظر القسم ج و ا). ســـبق أن ســـمحت الحكومة لعدد من المظاهرات سلمية المناهضة للحرب انظر الفقرة ب) مـــع ذلك وفي هذه الحادثة فان المتظاهرين يقودهم سياسيون مناصرين للعراق هم من بداء بالعنف الذي كان موجهاً ضد سفارة أجنبية، وقد جرح أيضاً عدد من أفـــراد الأمن . جرى خلال العام عدد من المظاهرات السلمي .

تحاكم السلطات الجذ ي المعتقل والمزعوم مسئوليته عن قتل متظاهر في محافظـــة الضالع في إبريل 1001 . .

يمنح الدستور حق حرية تأسيس منظمات ، تحترم الحكومة عموماً هذا الحق على الواقـ . . لى المنظمات أن تحصل على ترخيص مزاولة المهنة من وزارة الشئون الاجتماعية أو وزارة الثقافة وهو في عادة أمر روتينيـ يقوم مخبرو الحكومـــة بمراقبة الاجتماعات والتجمعات .

تعا ت الحكومة إلى حد ما مع المنظمات غير الحكومية بالرغم من شكوى هـذه المنظمات من تقصير في تجاوب ، سئولي الدولة مع مطالبها ويعزى مسئولية هـذا التقصير من قبل الحكومة جزئياً إلى غياب الموارد لمادية والبشري . في العـام 001، م صادق البرلمان على قانون مثير للجدل وهو قانون الجمعيات والمؤسسات والذي ينظم تشكيل وأنشطة المنظمات غير الحكومية أنظر القسـ ا .

على جميع الأحزاب التسجيل طبقاً قانون الأحزاب السياسية والذي ينص على أن يكون لكل حزب 75 عضواً مؤسساً 2500 عضواً أنظر القسـ ا .

- حرية الدين :

يكفل الدستور حرية الدينية ، ، مع ذلك فقد كان هناك بعض القيو . بين الدستور أن الإسلام هو دين الدولة وأن الشريعة هي مصدر كل التشريعات .

كان معتنقي الديانات الأخرى ـ رية العبادة طبقـاً لمعتقـداتهم و ارتـد ء زينـتهم وملابسهم الدينية المميز ، ومع ذلك تمنع الحكومة عمليات التحـول فـي المعتقـد وتطلب الأذن لبناء الأماكن الجديدة للعبادة كما تمنع غير المسلمين مـن عمليـات التبشير وتبوء منصب انتخابي . لا تتقصى الحكومة عن الهوية الدينية للأفرا .

في الإسلام يعتبر تحول الـ سلم إلى دين آخر ردة تفسرها الحكومة انهـا ـ ريمـة عقوبتها الموت . لم ترد تقارير تشير إلى توجيه تهم بهذه الجريمـة أو المحاكمـة المبنية عليها من قبل السلطات .

السياسة الرسمية للحكومة لا تمنع أو تصف عقوبة حيازة المؤلفات الدينية غيـر الإسلامية ومع ذلك فهنـ ك فادات غير مؤكدة بأن الأجانب تعرضوا فـي بعـض الحالات للتحرش من قبل شرطة لحيازة مثل تلك الأدبيات . بالإضافة إلى ذلـك، يقوم بعض أفراد قوات الأمن في بعض الحالات مراقبـة بريـد رجـال الـدين المسيحيين الـ ن يخدمون المجتمعات المسيحية ، ذلك على ما ظ ر لتحاشي عملية التبشير .

لم تسمح الحكومة ببناء دور عبادة جديدة غير إسـلامية دون إذن بـذلك . تقـام الصلوات أسبوعياً للمسيحيين الكاثوليك والبروتستانت والا ثيوبيين في مواقع عديدة في صنعاء دون تدخل الحكومـ . تقام الصلوات الكنسية المسـيحية دون مضـايقة

بانتظام في المدن الأخرى في أماكن كـ منازل الخاصة وأماكن كالمدارس ويبدو أن هذه الأماكن تكفي الأعداد الصغيرة لذوي الشأن .

هناك معلومات غير مؤكدة أن بعض الشرطة قد قاموا أحياناً بدون موافقة أو علم رؤساءهم بالتحرش وحجز أشخاص مشتبه بارتدادهم من أجل إرغامهم على نكران ارتداده .

تقوم المدارس العامة بتدريس الإسلام وليس أي ديانة أخرى ومع ذلك معظم غير المسلمين هم من الأجانب الذين يدرسون في المدارس الخاصة .

اتخذت الحكومة خطوات لتحاشي تسييس المساجد في محاولة لوقف التطرف ، ويشمل ذلك مراقبة خُطب المساجد التي تحرض على العنف أو أي بيانات سياسية أخرى تعتبرها مضرة بالأمن العام . يمكن للمنظمات الإسلامية الخاصة بناء روابط مع مجموعة المنظمات الإسلامية العالمية، كما كانت هذه المنظمات تدير مدارس خاصه في الماضي، غير أن الحكومة تراقب أنشطتها .

في العام 2001 ألزمت الحكومة تنفيذ قانون عام 1992 المتعلق بتوحيد المناهج التعليمية والإدارة لجميع المدارس الممولة من الصندوق العام . ولا يزال اجراء استيعاب المدارس الإسلامية الممولة من الصندوق العام في النظام الوطني مستمراً مع نهاية العام .

في عام 2000 م علقت الحكومة سياستها التي سنت في بداية العام) والتي كانت تسمح لحاملي جوازات السفر الإسرائيلية المنحدرين من أصل يمني بالسفر إلى اليمن بوثائق سفر مرور . ولكن يمكن لليهود اليمنيين، والاسرائيليين ، واليهود الأخرين السفر الى اليمن وداخل اليمن بحرية بجوازات سفر غير إسرائيلي . انظر قسم ب)

عقب توحيد شمال وجنوب اليمن في عام 1990 م تم دعوة أولئك الذين صودرت ممتلكاتهم من قبل الحكومة الشيوعية في جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية السابقة بمن فيهم المنظمات الدينية للمطالبة باستعادة ممتلكاتهم ، ومع ذلك فان تنفيذ الإجراءات بما في ذلك المؤسسات الدينية كان محدوداً للغاية وأعيد عدد قليل جداً من الممتلكات إلى مُلاكها السابقين .

هناك تمييز ضد المرأة في القانون المبني على الشريعة وكذلك العادات الاجتماعية انظر قسم د).

هاجر تقريباً كل السكان اليهود في اليمن والذين كا وا يشـــكلون يومـــاً مجموعـــة كبير ، ولا توجد قيود قانونية على عدة مئات من اليهود الب قين رغم وجود قيـــود تقليدية على أماكن سكنهم وكذلك اختيار حرفهم انظر القسد ّ).

لمزيد من التفاصيل انظر إلى التقرير الدولي عن الحرية الدينية لعاد 2003 .

– حرية التنقل داخل البلاد وحرية السفر والهجرة والعودة إلى الوطر :

تضع الحكومة بعض القيود على حرية الحركة و صورة عام ، لا تضع الحكومـــة عراقيل أمام التنقل داخل البلاد رغم أن الجيش وقوات الأمن قي ون نقاطاً للتفتيش على الطرق الرئيسد . كانت هناك عدد قليل من البلاغـــات خـــلال العـــام تفيـــد إصابة أشخاص عند نقاط التفتيش من قبل قوات الأمن اعتقدت هم متورد ون في أنشطة إجر مية و قاومون القبض عليه

يقوم رجال القبائل المسلحون في مناطق معيذ ، بين الحين والآخر بوضـــع نقـــاط تفتيش إلى جانب سلطات الجيش والأمن و عرض المسافرين للمضايقة الجســـدية وطلب الرشوة أو السرق .

لا تحد الحكومة بشكل روتيني من السفر إلى الخارج أو تمنع الحق في لهجرة أو العود . مع ذلك على الصحفيين الحصول على ترخيص للسفر إلى الخـــارج . لـــم تشر تقارير الى حصول تنفيذ لهذه الحواجز على الصحفيين خلال العـــام أنظـــر القسد -). ذلى امرأة الحصول على إذن من أحد أقاربها الذكور قبل طلـــب الحصول على جواز سفر أو مغادرة البلا .

ع دة مايطلب مسئولو الأمن عند قاط التفتيش الحكومية من لمهاجرين واللاجئـــين المسافرين داخل البلاد إبراز تأشيرة الإقامة أو بطاقة هوية اللاجئير .

قامت الحكومة خلال العام بترحيل أجانب ممن يقيمون بصورة غيـــر شـــرعية أو تحوم شكوك في قيامهم بالتحريض على العنف أو المتد رطين في أعمال إجراميد .

على الرغم أن القانون لا يشتمل ع ى نصوص تمنح وضـــع للجـــوء أو اللجـــؤ السياسي للأفراد طبقاً لنصوص معاهدة الأمم المتحدة المتعلقة بأوضاع اللاجئـــين الصادر ة عاد 951 م والبروتوكول التابع لها الصادر في 967 ، لم ترد تقارير عن ترحيل أشخاص عنوة الى بلد يكونون فيه عرضة للملاحقة، مع ذلك تســـتمر

الحكومة في منح حق اللجوء على أساس مجموعات لصوماليين الذين وصلوا اليمن بعد 991 . .

تعاونت الحكومة مع المفوضة السامية للاجئين التابعة للأمم المتحدة في مساعدة اللاجئين وطالبي اللجوء السياسي من الصومال، إرتريا، ثيوبيا وبلدان أخرى .

قامت السلطات في أوقات باعتقال وسجن اللاجئين دون توجيه تهم لهم . انظر الفقرات ( )

القسم ا : احترام الحقوق السياسية : حق المواطنين في تغيير حكومتهم

يمنح الدستور المواطنين الحق في تغيير حكومتهم إلا أن هناك قيوداً كبيرة من الناحية العملية . طبقاً للقانون فان البرلمان هو من يقوم بمسئلة الحكومة ومع ذلك لم يتمكن البرلمان بعد من أن يصبح موازناً فعالاً للسلطة التنفيذية . فسلطة اتخاذ القرار والسلطة السياسية الحقيقية ما تزال في أيدي قياديي جهاز التنفيذي وعلى وجه الخصوص الرئيس . بالإضافة إلى ذلك يحظر الدستور إنشاء أحزاب ناقضة للإسلام وتعارض أهداف الثورة أو تنتهك التزامات اليمن الدولية .

رئيس الجمهورية هو الذي يعين رئيس الوزراء الذي يقوم بدوره بتشكيل الحكومة التي تتكون من 35 وزير . يتم انتخاب البرلمان في انتخابات شعبية من قبل مقترعين بالغين من الجنسين وجرت أولى هذه الانتخابات عام 993 . . وقد اعتبر مراقبون دوليون الانتخابات النيابية في أبريل أنها كانت حرة ونزيهة إجمالا ، مع ذلك كان هناك بعض المشاكل المتعلقة بالمقترعين دون السن القانونية، مصادرة صناديق الأقتراع، استفزاز الناخبين وشراء الأصوات . إضافة الى ذلك أفادت تقارير المراقبين الدوليين أن بعض المسئولين زعموا أنهم منعوا من الموافقة على النتائج التي تمنح للفوز لأحزاب المعارضة . أفادت التقارير بمقتل ثلاثة أشخاص على الأقل واصابة شخص واحد في اشتباكات مسلحة بين أنصار المتنافسين، كما قُتل حوالي 28 شخصاً وأصيب 47 في حوادث عنف متعلقة بالانتخابات عام 997 م انظر القسم). حافظ حزب المؤتمر الشعبي العام الذي يتزعمه رئيس الجمهورية على أغلبيته المطلقة في البرلمان . أدلى ثمانية مليون ناخب باصواتهم وهم يشكلون نسبة 5 % من الناخبين القانونيين

الذي تشكل نساء 3 % من هذه النسب . تنافس 1396 مرشح من انحاء اليمن مثلو 21 حزباً سياسياً على مقاعد البرلمان البالغ عدده 301 مقعد .

تم انتخاب الرئيس / علي عبد الله صالح، رئيس الجمهورية ، رئيس المؤتمر الشعبي العام، لفترة خمس سنوات من خلال أول انتخابات رئاسية مباشرة على مستوى اليمن في شهر سبتمبر 999 م وحاز خلالها على نسبة 3,3 % من الأصوات . في العام 2001 تم تعديل فترة رئيس الجمهورية من 5 إلى 7 سنوات . ينص الدستور على انه يتم اختيار رئيس الجمهورية عن طريق انتخابات شعبية من بين مرشحين أثنين على الأقل يصادق على هما البرلمان . وقد كانت الانتخابات إجمالاً حرة ونزيهة ومع ذلك كان هناك بعض المشاكل منها عدم وجود قوائم ناخبين قانونيين ذات مصداقية ، إضافة الى ذلك لم يواجه الرئيس مرشحاً قادراً على منافسة حقيقية لأن مرشح اليسار من تحالف المعارضة لم يحصل من البرلمان الذي يسيطر عليه لمؤتمر الشعبي العام على العدد الأدنى المطلوب من الأصوات المؤهلة لخوض الانتخابات قرر حزب المعارضة آخر عدم خوض مرشحه الانتخابات رغم وجود مقاعده في البرلمان). كان منافس الوحيد لرئيس عضواً في المؤتمر الشعبي العام .

يخول الدستور البرلمان حق استحداث لقوانين إلا أنه لم يقم بذلك حتى الآن . نشاط البرلمان الأساسي ينصب عموماً على مناقشة السياسات التي طرحتها الحكومة ، مع أن هناك تزايداً ونجاحاً في تعديل أو وقف مشروع قانون مقدم من قبل الحكومة إضافة الى ذلك تستشير الحكومة وبصفة روتينية كبار قياديي البرلمان عندما تقوم باعداد مسودة تشريع وطني ها . على الرغم أن حزب الرئيس المؤتمر الشعبي العام يتمتع بأغلبية مطلق ، إلا أن البرلمان رفض أو جل البت في تشريعات هامه قدمتها الحكومة وفرض تعديلات هام . انتقد البرلمان الحكومة بشدة من جراء بعض الاجراءات بما فيها قضية الاحتجزين وجوانب حملة الحكومة في مكافحة الإرهاب . عادة ما يدعى الوزراء إلى البرلمان للدفاع عن إجراءات وسياسات أو تشريعات مقترحة رغم أنه يجوز لهم أن يرفضوا الحضور وأحياناً يفعلون ذلك و وجه البرلمانيون نقداً لاذعاً خلال هذه الجلسات . حضر برلمانيون وموظفو البرلمان ورش عمل أقامتها منظمات غير حكومية أجنبية بهدف زيادة استقلاليتهم وفاعليتهم .

في عام 2001 وافق المواطنون في استفتاء وطني على عدة تعديلات في الدستور بما فيها تمديد فترة أعضاء البرلمان من 4 إلى 6 سنوات ورئيس الجمهورية من

5 إلى 7 سنوات، وكذا السماح للرئيس بحل البرلمان بدون استفتاء في حالات نادرة وإلغاء قدرة الرئيس على إصدار قرارات في أثناء إجازة البرلمان . تم الموافقة على تعديل أخر وهو تحويل المجلس الاستشاري المكون من 59 عضواً وهو هيئة استشارية للرئيس، إلى مجلس شورى مكون من 111 عضو . يقدم هذا المجلس كالمجلس السابق المشورة لرئيس الجمهورية في عدد من القضايا، ويتكون من شخصيات معينة رئاسياً، ويرأس المجلس رئيس مجلس وزراء أسبق . مع ذلك وخلافاً للمجلس السابق الذي لم يكن له أي دور تشريعي فان مجلس الشورى يتمتع بصلاحيات تشريع وترشيح محدود . عموماً كانت الانتخابات والاستفتاء عام 2001 م حرة ونزيهة، مع ذلك كان هناك بعض المشاكل، حيث قُتل حوالي 28 شخصاً وأصيب 47 في حوادث عنف متعلقة بالانتخابات . وردت بعض التقارير عن تزوير وكذلك بعض المشاكل اللوجستية المتعلقة باجراءات الاقتراع .

تركز سلطة الدولة الرسمية في صنعاء . ويشتكي الكثير من المواطنين وخصوصاً في المناطق الحضرية من عدم قدرة الكيانات المحلية والمحافظات على اتخاذ القرارات السياسية والإيرادية . يسهم قانون السلطة المحلية في تحقيق لامركزية السلطة من خلال إنشاء مجالس للمديريات والمحافظات منتخبة محلياً ، ويترأسها محافظين يتم تعيينهم من قبل الحكومة . تم إجراء أول انتخابات مجالس محلية بالتزامن مع الاستفتاء على الدستور الذي أجري عام 2001 . ومع نهاية العام، لم يكن قد تم تشكيل العدد القليل من المجالس المحلية، غير أن الكثير منها كان لا يزال يعاني من الحاجة لمصادر التمويل اللازمة .

يتمتع زعماء القبائل في بعض محافظات الجمهورية بحرية كبيرة في تفسير وتنفيذ القانون ، وذلك حيث تكون سلطة المركزية في هذه المناطق ضعيفة في الغالب .

يهيمن المؤتمر الشعبي العام على البرلمان ، ويعد حزب الإصلاح الحزب الوحيد الآخر ذو أهمية بعد المؤتمر . يجب أن تكون جميع الأحزاب مسجلة حسب قانون الأحزاب السياسية لعام 1991 م والذي ينص على أن يكون لكل حزب خمسة وسبعون عضواً مؤسساً وأن لا يقل عدد أعضاءه عن 2500 عضو . ويحتج بعض المعارضين على عدم قدرتهم على تشكيل أحزاب جديدة بسبب الشروط القانونية الكبيرة والمعيقة و متعلقة بالحد الأدنى لعدد القياديين والمؤسسين الذي يشترط على أي حزب أن يتمتع به . قاطع الحزب الاشتراكي وعدد من الأحزاب الصغيرة الانتخابات الرئاسية المباشرة الأولى في اليمن في 1999 م ولكنهم عادوا

إلى الحياة السياسية النشطة باشتراكهم في الانتخابات المحلية وفي الاستفتاء على الدستور، وفي الانتخابات البرلمانية في شهر إبريل .

ذ وم الحكومة بتقديم دعم مادي لجميع الأحزاب بما في ذلك مكافئات صغيرة لنشر صحفها الخاصـ . غير أن الحزب الاشتراكي اليمني يدعي أن الحكومة لم تقم بإعادة ممتلكاته التي صادرتها من الحزب خلال حرب ا نفصال عا 994 .

شهد شهر مايو تغييرا كبيرا في تشكيلة مجلس الوزراء بعد انتهاء الانتخابات البرلمانية، حيث تم إدخال وزراء جدد في أكثر من نصف التشكيلة الوزارية الجديدة للمجلس .

بالرغم من مشاركة المرأة في الانتخابات وشغلها لمناصب حكومية، إلا أن العادات وا قاليد الثقافية والدينية لا تزال في الغالب تحد من إمكانية حصول المرأة على هذه الحقوق، وأعداد النساء اللواتي يشغلن مناصب في الجانبين الحكومي والسياسي لا يتناسب مع ما يمثلنه من نسبة في عدد السكا . فقد التحقت امرأة واحدة بالمجلس التشريعي المكون من 301 مقعد و ذلك امرأة واحدة في مجلس الوزراء، ولا يوجد في عضوية المحكمة العليا امرأة واحد . وفي هذا العام تم انتخاب امرأة واحدة لعضوية مجلس النواب بالمقارنة بامرأتان تم انتخابها عضوية مجلس النواب عام 997 . وتتقلد النساء بشكل متنام مناصب قيادية رفيعة في الحكومة أو ي حزب المؤتمر الشعبي العا . وفي أبريل 001 م تم تعيين أول امرأة يمنية في منصب وزاري وتم تعيين ثانية في المجلس الوزاري هذا العام وانتخبت 35 امرأة لعضوية المجالس المحلية في 001 . وقد ذكر مراقبين دوليين في تقاريرهم أن نسبة أكثر من 0 % من المشاركين في الانتخ بات كان من النسا .

لم يشارك ثير من الأخدام – وهم أقلية عرقية صغيرة ممن قد ينحدرون من أصول ر يق أ ر ة – في العملية السياسي . و يس هناك أي تقارير موثوقة تفيد بان ا فراد المنتمين لأقليات الدينية لا يسمح لهم بالمشاركة في العملية السياسي .
(انظر قسـ – الفقرة ;)

القسم ا : موقف الحكومة تجاه تحقيق المنظمات الدولية وغير الحكومية في مزاعم انتهاكات حقوق الإنسان

عملت عدد من المنظمات المحلية والدولية لحقوق الإنسان وبدون قيود من الحكومة في التحقيق في قضايا حقوق إنسان ونشر تقاريرهم حولـ . وقد كان

مسئولي الحكو ة في بعض الأحيان م عاو ين و متجاوبين مع وجهات النظر التي طرحتها هذه المنظمات، غير أن هذه المنظمات الغير حكومية اشتكت من وجود قصور في تجاوب ، سئولي الدولة في بعض الحالات مع مطالبها ويعزى مسئولية هذا القصور من قبل الحكومة جزئياً إلى غياب الموارد المادية والبش ري . خلال العام هدفت بعض المبادرات التي رعتها الحكومة إلى تعزيز التعاون مع المنظمات الغير الحكومي . وفي عام 001! ، صدر عن البرلمان قانون النقابات والجمعيات، والذي ينضم أنشطة وتشكيل المنظمات الغير حكومي .

مركز المعلومات والتأهيل حقوق الإنسان ومقره في ذ ز ركز و صورة خاص ة في عمله على قضايا تعليم وتأهيل المنظمات غير الحكومية وزيادة الوعي بحقوق الانسان في البلاد وفي المنطقة عن طريق إقامة ورش عمل وحملات توعية شعبي .

وخلال العام، قامت منظمة ملتقى المجتمع المدني الغيرحكومية ومركزها في صنعاء بإقامة برامج ذ ريبية تتعلق بإصلاح السجون وبحقوق الانسان في الأسرة والمجتمع، وقامت بتوزيع تقرير الشفافية الدولية الخاص بالفسا .

وخلال العام، قام المعهد اليمني لتنمية الديموقراطية بمراقبة الانتخابات البرلمانية، وعقد منتديات حوار عن أثر الانتخابات في العملية الديموقراطية وتولى الدفاع عن بعض قضايا معينة لحقوق الانسا .

المنظمة الغير حكومية، منتدى الشقائق العرب لحقوق الانسان، قامت بإجراء العديد من المؤتمرات للدفاع عن حقوق المرأة في القانون، وفي الانتخابات، وكذلك المشاركة السياسية للمرأ .

وقامت منظمة دعم التوجه المدني ب راقبة العملية الانتخابية في إبريل، بما في ذلك مرحلتي ماقبل وبعد العملية الانتخابي . وقامت المنظمة أيضا بتنفيذ برامج تدريبية للنساء المرشحات للانتخابا .

وتمنح الحكومة اليمنية منظمة العفو الدولية، ومنظمة واتش لحقوق الإنسان، وبرلمان الاتحاد الأوروبي، ولج ة حماية الصحفيين، نطاقا واسعا من إمكانية الالتقاء بالمسؤولين، والاطلاع على السجلات، وزيارة معسكرات اللاجئين والسجون أنظر قسم 1 – الفقرة ب). وعلى سبيل المثال، يوجد لدى لجنة الدولية للصليب الأحمر ممثل مقيم دائم في البلاد يقوم بزيارات تفقدية للسجون على م ار العا .

صدر في شهر ديسمبر قانون جمهوري قضى بحل اللجنة الوطنية العليا لحقوق الإنسان والتي تتبع رئيس الوزراء، وقضى بإنشاء وزارة حقوق الانسان . وتحدد اللوائح الداخلية للوزارة بشكل عام وظائفها وواجباتها، ومسؤوليات الوزير، ونائب الوزير، ومجلس الادارة ومنتسبي الوزارة، وهيكلها التنظيمي . وتتضمن الوظائف الرئيسية للوزارة مايلي : إقتراح السياسات، والبرامج والإجراءات المطلوبة لتعزيز حقوق الانسان وحمايتها بالتنسيق مع الجهات المعنية ؛ دراسة التشريعات والقوانين للنظر في مؤاءمتها لاتفاقيات ومعاهدات حقوق الانسان الدولية المصادق عليها من قبل البلاد واقتراح مايلزم من تعديلات؛ تلقي الشكاوي من المواطنين والمنظمات لدراستها والتعامل معها بحسب نطاق صلاحيات وزارة حقوق الانسان وبالتنسيق مع الجهات المعنية؛ تعزيز مجالات التعاون " مع منظمات المجتمع المدني؛ المساهمة في إعداد الدراسات المتعلقة بحقوق الانسان؛ رفع التقارير الخاصة بالالتزامات الدولية للبلاد بما يتعلق بحقوق الانسان؛ وتنسيق وتطوير علاقات التعاون مع المنظمات الدولية ذات العلاقة بحقوق الانسان .

وخلال العام، قامت وزارة حقوق الانسان برفع مستوى الوعي بحقوق الانسان من خلال حملات التوعية الشعبية وقامت بتدريب ناشطين في مجال حقوق الانسان . قامت الوزارة بحل قضايا حقوق إنسان بالتنسيق مع وزارات أخرى ومنظمات حقوق إنسان غير حكومية وعن طريق آلية جديدة للتعامل مع الشكاوي . وتعاونت الوزارة مع أحد المشاريع المنفذة من قبل البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة(UNDP) للرفع من قدرات الوزارة في مكافحة انتهاكات حقوق الانسان عن طريق تطوير إدارة الوزارة وتأهيل كادرها الوظيفي وإنشاء مركز معلومات وآلية تلقي للشكاوي .

القسم أ : التمييز على أساس العرق أو الجنس أو الإعاقة أو اللغة أو المرتبة الاجتماعية

نص الدستور على أن كافة المواطنين متساوون في الحقوق والفرص والواجبات؛ غير أن هناك تمييزاً قائماً على أساس العرق والجنس والإعاقة . وغالبا ما تؤثر مواقف الثقافية المترسخة على قدرة المرأة من التمتع بالمساواة في الحقوق .

المـــــرأة :

تكفل القوانين حماية المرأة من العنف الموجه ضدها؛ غير أن الإجراءات القانونية المتعلقة بذلك نادراً ما يتم تنفيذه . وبالرغم من التقارير التي تتحدث عن شيوع ظاهرة إعتداء الأزواج على زوجاتهم إلا أن هذه التقارير غير موثقة عموماً . حالات العنف ضد النساء والأطفال تعتبر شأنا أسريا وعادة لا تتم إبلاغ الشرطة

عنه . وحسب تقليد المجتمع في البلاد يتوقع من المرأة التي تتعرض للأذى من زوجها أن ترفع شكواها إلى أحد أقاربها الذكور بدلا من السلطات) والذي يقوم بدوره بالدخل نيابة عنها وترتيب مسكن لجأ إليه إن لزم الأمر . يوجد في عدن ملجأ صغير لمساعدة ضحايا العنف من النساء وكذلك خطوط هاتفية ساخنة في كل من صنعاء وعدن لهذا الغرض .

يحرم القانون الاغتصاب غير أنه يعد مشكلة شائعة . تصل عقوبة الاغتصاب إلى 15 سنة في السجن بالاعتماد على الظروف المرافقة؛ غير أنه من النادر تنفيذ تلك العقوبات .

استمرت الصحافة ونشطاء حقوق المرأة في التحقيق أو نشر أخبار عن ممارسات انتهاك حقوق المرأة . وقامت خلال العام منظمة غير حكومية بعقد مؤتمرات سعت لرفع وعي وسائل الإعلام بقضايا العنف ضد المرأة .

يحرم القانون ظاهرة ختان الإناث؛ غير أنه يتم ممارستها . ويختلف مستوى شيوع هذه الممارسة بشكل كبير حسب المنطقة . فالمواطنين ذوي الأصول الأفريقية أو الذي يعيشون ضمن جماعات ذات تأثير أفريقي كبير تكون ممارسة ختان الفتيات فيها أكثر احتمالاً من غيرها . يستمر بعض العاملين في مجال الصحة والمسئولين الحكوميين بصورة علنية ونشطة بدفع الناس نحو التوقف عن هذه الممارسات .

وخلال العام، قامت اللجنة الوطنية للمرأة في مدينة عدن بتنفيذ برامج توعوية استهدفت خبراء الصحة العامة، والمدارس، والتجمعات الريفية والقروية .

يعتبر البغاء محرما غير أنه يحدث على أرض الواقع . عقوبة البغاء هي السجن لمدة تصل إلى 3 سنوات أو غرامة مالية .

يسمح القانون الجزائي بالتساهل مع الأشخاص المدانين بارتكاب جريمة ضد الشرف " وهو الاعتداء جسديا أو القتل للنساء اللاتي يظهر قيامهن بارتكاب سلوك منحرف أو لا أخلاقي . ونص الأحكام القانونية المرتبطة بالعنف ضد المرأة أن الرجل المدان يجب أن يعاقب بالإعدام على قتله امرأة . غير أن الزوج الذي يقتل زوجته وعشيقها يمكن أن يعاقب بدفع الغرامة أو بالسجن لفترة لا تتجاوز العام واحد . وبالرغم من تبرير الظاهر لجرائم الشرف بين معظم المواطنين بما فيهم نشطاء المرأة يؤكدون عدم انتشار هذه الظاهرة بشكل واسع . وتزعم بعض المنظمات الغربية غير الحكومية أن الممارسة شائعة أكثر من ذلك ، غير أنها تعترف بغياب الأدلة لدعم هذه الدعاوى .

القانون والتقاليد الاجتماعية والشريعة ، كما يتم تفسيرها في البلاد، تُميز ضد المرأة . فالرجل مسموح له بالزواج من أربع زوجات غير أن قليلاً جداً يمارسون ذلك . ويحدد القانون سن الزواج بخمسة عشر سنة على الأقل إلا أن القانون بصورة عامة لا يتم تنفيذه وتتزوج بعض الفتيات في سن الثانية عشر .

ينص القانون على ضرورة موافقة " الزوجة وتعرف هذه الموافقة بـ سكوت " بالنسبة للمرأة التي لم تتزوج من قبل و التصريح بالموافقة " بالنسبة للمطلقة . ويتولى الزوج وولي أمر الزوجة عادة والده) التوقيع على عقد الزواج . وفي عدن وبعض المحافظات النائية توقع الزوجة أيضا على العقد . ممارسة دفع المهور شائعة رغم الجهود للحد من حجم المهور المدفوعة .

ويشترط القانون طاعة " المرأة لزوجها وعليها أن تعيش معه في المكان المذكور في العقد وأن يتم الدخول عليها وأن لاتغادر البيت دون إذن الزوج ويستطيع الرجل تطليق زوجته دون تبرير ذلك في المحكمة . للمرأة الحق القانوني في الحصول على الطلاق ولكن عليها تقديم مبرر لذلك مثل عجز الزوج عن الإنفاق عليها أو العجز الجنسي أو الزواج من ثانية دون موافقتها . غير أن تكاليف أجور المحامي تشكل مانعاً كبيراً لتحقيق ذلك، وتظيف مسألة اضطرار نساء الريف السفر إلى المدينة لعرض قضاياهن في المحاكم عائقا آخر . كما يجب على المرأة التي تطلب الطلاق أن تعيد المهر المدفوع لها وهو جزء من المبلغ المدفوع للعروس) فيشكل بالتالي صعوبة إضافية . وكون أن المهر صبح عادة في حيازة أسرة زوجة فإن رفض الأسرة إعادته يمكن أن يشكل عائقا فعليا في حرمانها من الحصول على الطلاق . كما أن رفض الأسرة عودة الابنة إلى البيت قد يمنع أيضاً الطلاق حيث لا توجد سوى القليل من البدائل لدى المرأة . عند حدوث الطلاق يؤول بيت الزوجية والأطفال الكبار غالبا إلى الزوج أما المرأة المطلقة ترجع عادة إلى منزل أبيها أو منزل أحد أقاربها من الذكور ، وعلى الزوج السابق أن يستمر في الإنفاق عليها لمدة 3 أشهر أخرى حيث لا تستطيع أن تتزوج ثانية حتى يثبت خلوها من الحمل .

يتطلب من المرأة التي ترغب السفر إلى الخارج أن تحصل على تصريح من زوجها أو أبيها وذلك للحصول على الجواز وكذلك السفر أنظر القسم – فقرة هـ). ويتوقع عادة من الأقارب الذكور مرافقة المرأة أثناء سفره . غير أن تطبيق هذا الشرط لا يتم بشكل منتظم .

يسمح القانون المبني على الشريعة الإسلامية للرجل المسلم الزواج من امرأة غير مسلمة غير أنه لا يسمح للمرأة المسلمة الزواج من غير المسلمين .

لا يحق ا نساء إضفاء الجنسية لأزواجهن الأجانب ؛ غير أنه يحق لهن نقل الجنسية لأبنائهن مولودين من أزواج أجانب تبعا لظروف معينة كما هو منصوص في القانون وحسب ما تقرره الحكوم .

وطبقاً ا رار وزارة الداخلية فان على أي مواطن أو مواطنة يرغب الزواج من أجنبي الحصول على ترخيص بذلك من الوزار . إذا رغبت امرأة يمنية في الزواج من أجنبي فإن عليها تقديم دليل على موافقة أبويها إلى وزارة الداخلي . كما أن ـلى المرأة الأجنبية التي ترغب الزواج من يمني أن تثبت للوزارة أنها تتحلى بخلق وسلوك قويمير " وأنها خالية من الأمراض المعدي ". لا توجد متطلبات مماثلة خاصة بالرجال لإثبات موافقة الأبوين أو السلوك القويم أو خلوهم من الأمراض المعدي .

تواصل الحكومة دعمها حقوق المرأة وكما هو مثال على ذلك ما هو وارد في القانون اليمني وما يجري من توسيع لدور المرأة للمشاركة في الحياة العام . وقد عمل رئيس الجمهورية والحكومة على تشجيع النساء بقوة على التصويت في الانتخابات و عم العديد من المؤتمرات التي أقامتها منظمات غير حكومية لتوسيع دور المرأة في المشاركة بالحياة السياسي . وقد ازداد عدد النساء اللواتي يشغلن مناصب قيادية في الوزارات لهذا العا .

وحسب إحصائيات الحكومة في عام 002 تقدر نسبة الأمية لدى النساء بـــ 7.5 % مقارنة ـــ 27.7 % لدى الرجال تقريب . ويقدر معدل الخصوبة بـــ 6.5 طفل لكل امرأ . ولا تحصل معظم النساء على الحد الأدنى من الرعاية الصحية الأساسي .

عموم النساء في الجنوب ، وخاصة في عدن ، كثر تعليما ولديهن بشكل أو بآخر فرص عمل اكبر من نظيراتهن في الشمال . إلا أنه ومنذ الحرب الأهلية عام 994 م ظهر أن عدد النساء العاملات في الجنوب في تناقص وذلك ليس بسبب الركود الاقتصادي فحسب بل أيضا بسبب تزايد الضغوط الثقافية القادمة من الشمال . وطبقاً لبرنامج الأمم المتحدة الانمائي تشكل عمالة الاناث نسبا 9 % من مجمل القوى العاملة مدفوعة الأجر . وخلال العام، قامت الحكومة بتعديل قانون يستلزم على كل مؤسسة في القطاعين العام أو الخاص يعمل لديها ما يزيد عن 50 إمرأة أن تقدم مساعدة تتعلق برعاية أطفال النساء العاملات لديه . ولاتوجد قوانين تحرم التحرش الجنسي، حيث تحدث حالات منها على الواقع .

كان حوالي نصف القضاة الذين كانوا يعملون قبل الوحدة في جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية من النسا . ولكن بعد حرب الانفصال في 1994 تمت إعادة تعيين كثير من النساء القاضيات من قبل قيادات قضائية محافظة في مهام إداري . ومع أن عدد من القضاة الإناث يواصلن ممار ة القضاء في عدن إلا أنه لا توجد قضاة إناث في محاكم الشمال .

في يوليو 2001 عملت اللجنة الوطن ة للمرأة لمدة 6 أشهر على مراجعة 58 من ا قوانين رئيسة لمعرفة تصحيح الأحكام القانونية التي تميز ضد المرأة أو تنتهك متطلبات المساوا ة التي وافقت عليـ ا الحكومة في ا معاهدات الدولي وقد حددت ا جنة القانونية للجنة الوطنية للمرأة ، المكونة من 7 أعضاء المشاكل وأوصت بمعالجات قانوني وافق مجلس الوزراء على ا ص يات المقترحة من حيث المبدأ مع بعض راج ات ومع نهاية العام مرر مجلس النواب بهذا الخصوص عدة تعديلات تتعلق ب لوضع المدني واستمرت الجهود لتعديل قوانين أخر . وخلال العام وأيضا في عام 002 م، دفعت اللجنة الوطن ة للمرأة بفكرة تبني نظام تخصيص نسبة 0 % من مقاعد البرلمان للمرأة، لكنها فشلت .

هناك العديد من المنظمات غير الحكومية تعمل في مجال تطوير المرأة منها الجمعية ا جتماعية للأسر المنتج ، وهي تشجع التنمية المهنية لدى النسا ؛ وكذلك إدارة المرأة والطفل التابعة لـ ركز دراسات المستقبل والتي تنظم حلقات نقاش وتنشر دراسات في موضوع المرأة والطفل ؛ وجمعية تنمية المرأة والطفل التي تركز على ا تعليم ، الصحة ومحو الأمي ؛ والمجلس ا مني للأمومة والطفولة والذي يقدم قروضا متنامية الصغر وتدريبات مهنية للمرأ .

الأطفال :

في حين أن الحكومة تؤكد التزامها بحماية حقوق الطفل، إلا أنها تفتقر إلى الإمكانات اللازمة لضمان توفير الرعاية والخدمات الصحية و التعليمية والاجتماعية الملائمة للأطفال سو ء التغذية مسألة شائعة، وتظهر أحدث الأرقام أن معدل وفيات رضع بلغ عام 999 ـ 75 حالة وفاة لكل 1000 حالة ولادة وهو اقل مما كان عليه عام 1998 حيث كان 105 حالة لكل ألف حال . ويتلقى الأطفال الذكور معا لة أفضل من الاناث ومعدلات الصحة والبقاء على قيد الحياة الخاص ة بهم أفضل من الإناث .

يكفل القانون للجنسين التعليم العام الإلزامي و المجاني من سن 6 حتى 15 غير أن النص القانوني الخاص بالحضور الإلزامي لا يتم تنفيذ . كثير من الأطفال وخاصة الفتيات لا يحضرون الدراسة الابتدائية طبقاً لتقرير للأمم المتحدة صادر خلال 2001 فإن معدل حضور الطلبة في المدارس الابتدائية هو 76 % للأولاد و 40 % للفتيات . في المناطق الريفية 2 % من الأطفال يحضرون المدارس و النسبة في المدينة هي 31 % .

يشيع زواج الصغار في المناطق الريفية . ورغم أن القانون ينص على الخامسة عشر كسن لتزويج الفتاة إلا ن ذلك لا تم تنفيذه فقد يحدث أن تزوج الفتيات في سن الثانية عشر

لا يحرم القانون استغلال الأطفال وقد شكل ذلك مشكلة .

تمارس عملية ختان الاناث بدرجة محدود . أنظر القسم 5 ، المرأة)

في العام 2002 ، قام المجلس الأعلى للطفولة والأمومة بإعداد قانون حقوق الطفل ، الذي صادق عليه البرلمان، والذي يحرم صراحة عمالة الأطفال .

الأشخاص المعاقون :

يعاني الأشخاص المعاقون عقليا أو جسدياً من التمييز الاجتماعي وكذلك من التمييز في التعليم والتوظيف . ألزمت الحكومة قبول المعاقين في جامعات وأعفتهم من دفع رسوم الدراسة وألزمت المدارس أن تكون مهيئة لدخول المعاقين ولكن ليس من الواضح إلى أي مدى تم تطبيق هذه القوانين . لا يوجد قانون وطني يلزم بناء المباني بحيث تكون ميسرة لحركة الأشخاص المعاقين .

يبدو أن هناك تزايداً في الوعي العام بالحاجة إلى معالجة هموم المواطنين المعاقين . قامت عدة منظمات غير حكومية في العام 2001 في تعز وبتمويل خاص بإنشاء مركز للأشخاص الذين يعانون من إعاقات في السمع والنطق .

وفي عدة مناسبات، قامت سلطات حكومية باعتقال، ومن دون تهمة، وحبس أشخاص يعانون من إعاقات ذهنية أنظر القسم 1 ، فقرة 1)

وخلال العام، قامت جمعية المعاقين ، جمعية التحدي بتقديم مساعدة لأشخاص معاقين . وقد وفرت هاتين المنظمتين مساعدات في مجال إعادة التأهيل والتدريب المهني وأشرفت على نشاطات ثقافية ورياضي .

الأقليات القومية و العرقية وا ثني :

هنالك مجموعة صغيرة من الأشخاص يعتقد أن أصلها يرجع إلى قدامى الأحباش الذين احتلوا اليمن ، ثم صاروا رقيقاً فيما بعد ، وتعتبر من دنى الطبقات في المجتمع . ويعرف هؤلاء باسم الأخدا " ويعيشون في فقر ويعانون من تمييز اجتماعي مستمر . ويركز صندوق التنمية الاجتماعي للتنمية لذوي الاحتياجات الخاصة " التابع للحكومة وبدرجة رئيسة على شريحة الأخدا . وفي 2001 أنشأ عدد من الأخدام في محافظة تعز منظمة أطلق عليها منظمة الأحرار السود الخيرية لمناهضة التمييز وتحسين ظروف جماعاتهم المعيشي .

وردت تقارير جماعات حقوق إنسان من أن بعض المهاجرين ذوي الأصول الأفريقية قد واجهوا صعوبات في الحصول على ذن من وزارة الداخلية بالزواج من مواطنين يمنيين حيث يشترط أحد إجراءات وزارة الداخلية أن تتم الموافقة مسبقا من قبل الوزارة على أي زواج يتم بين المواطنين اليمنيين والأجانب أنظر القسم – فقرة و).

مازال العنف القبلي مستمراً كمشكلة خلال العام كما أن قدرة الحكومة لاتزال محدودة في التحكم بالعناصر القبلية المسؤولة عن أعمال العنف . ويستمر التوتر والذي عادة ما يتصاعد إلى مواجهات عنيفة بين الحكومة وبعض القبائل .

في بعض الحالات يتعرض المواطنون الذين يكون أحد أبويهم غير يمني إلى تمييز في العمل في مجالات أخرى . فكل من يتقدم للعمل في جامعة صنعاء أو الالتحاق بالكلية الحربية عليه حسب القانون أن يثبت أنه من أبوين يمنيين . غير أن كثيراً من المسئولين الكبار بما في ذلك أعضاء في البرلمان ووزراء يكون أحد أبويهم من أصل غير يمني ؛ وفي بعض الحالات، يعد حصول أحد الأبوين الغير يمني على الجنسية كافيا لاستيفاء هذا الشرط .

القسم ز : حقوق العمال

- حق إنشاء النقابات العمالية :

ينص الدستور وقانون العمل ـ لى أن للمواطنين الحق في إنشاء النقابات والانتساب اليها، مع ذلك فان هذا الحق مقيد عند ممارستـ . سعت الحكومة لـ ضع موظفيها في مناصب ذ ت نفوذ داخل الاتحادات والنقابات .

يسمح القانون بإنشاء النقابات العمالية فقط تحت اتحاد عمالي . يظل الاتحاد اليمني لنقابات العمال المنظمة الأم الوحيدة في الوطن ويعتقد ها تضم مايقارب من 350000 عضواً في أربعة عشر نقابة وينفي الاتحاد وجود صلات مع الحكومة رغم انه يعمل جنباً إلى جنب مع الحكومة لفض نزاعات العمال من خلال التفاوض . يعتقد المراقبون أن الحكومة قد لا تحتمل قيام اتحاد عمالي آخر بديل ما لم ترى ان ذلك سيكون في مصلحتها بشكل كبير .

الجمعية العمومية للاتحاد اليمني لنقابات العمال هي الوحيدة التي لها حق حل النقابات الأخرى . يكفل القانون للنساء حقوقاً متساوية في العمل ويؤكد على حرية العمال في الالتحاق بالنقابات . ولا يحدد قانون العمل حدا ادنى ا عضوية للنقابات كما لا يلزم العمال بعمل واحد أو شركة معين . ولهذا فان من حق المواطنين أن ينضموا إلى نقابات خاصة بهم حسب الحرفة أو المهن .

بصفة عامة يحمي القانون الموظفين من أن يتم التمييز ضدهم نظرا لانتمائهم للنقابات . لا يحق لصاحب العمل طرد موظف لأسباب نشاطاته النقابي . يحق للموظفين رفع قضاياهم المتعلقة بالتمييز ضدهم لانتمائاتهم النقابية لوزارة العمل والشئون الاجتماعي . كما يمكن للموظفين رفع قضية إلى لجنة العمل للتحكيم والتي يرأسها وزير العمل وتضم في عضويتها مندوب صاحب العمل ومندوب اتحاد النقابات . مثل هذه القضايا عادة ما تحسم لصالح العمال خاصة إذا كان صاحب العمل شركة أجنبي .

الاتحاد العام لنقابات العمال عضو في الا حاد العربي لنقابات العمال وفي الاتحاد الدولي للنقابات الحرة ومقرها بروكسيل .

<u>د – حق التنظيم والمفاوضة الجماعي</u> :

يمنح قانون العمل العمال الحق في تنظيم أنفسهم و فاوض ـ ماع ا، والحكومة تسمح بهذه الأنشطة غير أنها تحاول التأثير عليها من خلال وضع موظفيها دا ل هذه لجماعات والمنظمات . تتمتع وزارة العمل بحق رفض أي اتفاقات مفاوضات جماعية، وهو الأمر الذي انتقدته منظمة العمل الدولي . وقد يتم إلغاء أي اتفاقية قد تسبب خرقا للأمن أو تضر بالمصالح الاقتصادية للبلا " ورغم هذه القيود يوجد في الواقع عدد من هذه الاتفاقيات . بإمكان النقابات أن تتفاوض في تسوية نزاعات

ا جور صالح أعضائه ، ويمكن أن تلجأ إلى الإضراب أو وسائل أخرى لتحقيق مطالبه . أما موظفوا القطاع العام فعليهم رفع شكاويهم إلى المحاك .

يمنح قانون العمل الحق في الإضراب ولكن لا يسمح بـ للجوء لـا ضراب إلا إذا اصبح النزاع بين العمال وأصحاب العمل نهائياً و غير قابل حسـ" يجب أن تتم محاو ت تسبق الاضراب لحل نزاع من خلال التفاوض والتحكي). ويجب تقديم المقترح الخاص بالإضراب إلى 0 % على الأقل من العمال المعنيين ويجب أن يحضى بدعم أصوات 5 % على الأقل لصالـ . يجب الحصـ ل على تصريح بالإضراب من الاتحاد اليمني للنقابات . أما الإضرابات التي تقام لأهداف سياسية واضحا" هي ممنوعـ .

حدث خلال العام بعض الإضرابات العمالية السلمي .

وهناك تقارير عن حالات مفادها أن أرباب العمل في القطاع الخاص يقومون بالتمييز ضد موضفيهم الأعضاء في النقابات من خلال نقل أماكن عملهم، وتنزيل درجاتهم الوظيفية وطردهم من وظائفه .

لا توجد في البلاد مناطق خاصة بعمليات التصدير للخارج .

- تحريم العمل القسري أو الإلزامي :

يحرم الدستور العمل القسري أو الـ لزامي ، ولم رد أي تقارير بحدوث ممار، ات من هذا القـ ل .

- أوضاع ممارسات عمالة الأطفال والسن الأدنى للعمل :

يحرم القانون عمالة الأطفال . و عتبر سن . 15 السن المصرح به للعمل في القطاع الخاص وسن الـ 18 في القطاع العا . يمكن للأطفال بين سن الـ 12 و الـ 15 مزاولة العمل بعد الحصول على ترخيص خاص بذلك ، ونادرا ما تطبق الحكومة هذه الأحكام وخاصة في الريف والمناطق البعيد . كما لا تطبق الحكومة القوانين الخاصة بالتعليم الإجباري لمدة تسع سنوات للأطفال .

عمالة الاطفال شائعة خاصة في المناطق الريفية ويُطلب من كثير من الاطفال العمل في مجال الزراعة كمورد رزق نظراً لفقر أ رهـ . حتى في المناطق

الحضرية يعمل الأطفال في المتاجر والورش، ويبيعون البضائع في الشوارع، ويتسولون . كثير من الأطفال في سن الدراسة يعملون بدلا من الالتحاق بالمدارس خاصة في المناطق التي لا يسهل الوصول فيها إلى المدارس .

في عام 1000 م تبنى مجلس الشورى استراتيجية منظمة العمل الدولية لمعالجة مشاكل عمالة الاطفال المستعصية . يقوم مجلس خاص يرأسه وزير الشئون الاجتماعية والعمل باستخدام هذه الاستراتيجية كخطة حكومية لتطبيق قوانين عمالة الأطفال الحالية ولإيجاد وتطبيق قوانين جديد . وفي أواخر 2001 ، قام المجلس الأعلى للطفولة والأمومة بإعداد قانون حقوق الطفل والذي تم بعدها إقراره من قبل مجلس النواب حيث يحرم القانون صراحة عمالة الأطفال .

وحدة عمالة الطفل في وزارة العمل تعد مسؤولة عن تنفيذ وتطبيق الأحكام والقوانين المتعلقة بعمالة الأطفال . والوحدة مسئولة عن التحري ومعالجة القضايا وإصدار إرشادات لمنع عمالة الطفل . لدى الوحدة مكاتب في 11 محافظة وقامت بوضع إرشادات محددة لمنع عمالة الأطفال تحت سن 12 عاما . عملت الحكومة كشريك فاعل مع البرنامج الدولي التابع لمنظمة العمل الدولية للقضاء على عمالة الطفل .

هـ – الشروط المقبولة للعمل :

لا يوجد حد أدنى معروف للأجور لأي نوع من الأعمال . يمنح قانون العمل حق الحصول على أجور متساوية للعمال وموظفي الحكومة المدنيين . وخلال العام، قامت الحكومة مجددا بزيادة أجور موظفي بعض قطاعات الحكومة المدنية . العاملون في القطاع الخاص وخاصة الفنيين المهرة فإنهم يحصلون على أجور أعلى بكثير من أمثالهم في الحكومة . متوسط الأجور لايوفر مستوى معقولا للمعيشة بالنسبة للعامل وأسرته . إن أدنى معدل أجور للموظفين المدنيين الحكوميين خلال هذا العام لا يتلائم مع مستوى خط الفقر في البلاد .

يحدد القانون معدل ساعات العمل الأسبوعية بـــ 48 ساعة لا يتعدى فيها يوم العمل الواحد عن 8 ساعات . ولكن هناك العديد من الورش والمحلات التي تعمل بمعدل 10 – 12 ساعة للنوبة الواحدة دون أن تخضع لأية جزاءات . تبلغ ساعات عمل موظفي الحكومة الأسبوعية 35 ساعة أي بمعدل 7 ساعات يومياً من السبت وحتى الأربعاء .

تتحمل وزارة الشئون الاجتماعية والعمل مسئولية مراقبة الظروف الصحية والأمنية المناسبة لمكان العمل ، ويتضمن قانون العمل التشريعات اللازمة لتنظيم الصحة المهنية ، إلا أن تنفيذها يتراوح مابين ضعيف الى معدوم . تعرض الكثير من العمال بشكل مستمر لمواد صناعية سامة ويعانون من أمراض تنفسية . تقوم بعض الشركات الأجنبية وكذلك الشركات الصناعية الكبرى تطبق معايير عالية للصحة والأمان والبيئة اكثر مما تطلبه الحكومة . يمنح القانون العمال حق تجنيب أنفسهم أوضاع العمل التي تشكل خطراً على حياتهم كما حق لهم رفع قضايا إلى المحكمة في حال تعرضهم للطرد بسبب ذلك . ويتم إحترام هذه القوانين فعلياً .

_ الاتجار بالأشخاص :

يحرم القانون الاتجار بالأشخاص ولم ترد تقارير تتحدث عن المتاجرة بالأشخاص من أو إلى البلاد أو ضمن نطاقها الداخلي .